Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale
Vol 13 N°.26 Année 2018
EISSN 2600- 6502

أنظمة وآليات إدارة المخاطر البنكية في الجزائر

دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر (2010-2017)

د. مباني عبد المالك، أستاذ محاضر "أ"،
جامعة الجزائر 3 malekmebani@yahoo.fr

فياش آمال، طالبة دكتوراه، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر 3.
fiacheamel@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى التعرف على أنظمة وآليات إدارة البنوك العاملة ضمن الجهاز المصرفي الجزائري لمخاطرها البنكية، وذلك وفق تعليمات بنك الجزائر، مع دراسة لحالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر للتعرف أكثر على عمله الميداني في إدارة المخاطر التي تواجه نشاطه.

خلصت الدراسة إلى أن بنك الجزائر لا يزال يعمل على تعزيز إدارة المخاطر البنكية في الجزائر وعلى محاولة ربطها بالمعايير والمؤشرات الدولية من خلال إصداره لمجموعة من الأنظمة التوجيهية، كما أكّدت دراسة الحالة أنّ بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر، ومن خلال البيانات والمؤشرات المالية للفترة 2010-2017، ملتزم بهذه الأنظمة، ويعمل على تكييف وتنظيم مهامه من أجل إدارة مخاطره بطريقة جيدة، مع استخدامه لمصفوفة KPMG لمراقبة مدى فعاليتها في تخفيف درجة مخاطره العملياتية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر البنكية، إدارة المخاطر البنكية، بنك الجزائر، مصفوفة المخاطر العملياتية KPMG.

Abstract:

Systems and Mechanisms of Banking Risk Management in Algeria

A Case Study of the Housing Bank for Trade and Finance/Algeria (2010-2017)

The purpose of this paper is to provide the banking systems and mechanisms using within the Algerian banking system in accordance with the instructions of the Bank of Algeria. The case study of the Housing Bank for Trade and Finance/Algeria explores about its practices in banking risk management.

The study concluded that the Bank of Algeria is still working to enhance the banking risk management in Algeria, and trying to link it to international standards and indicators by issuing a set of guidelines. According to its financial statements for 2010-2017, the case study confirmed that the Housing Bank for Trade and Finance/Algeria adheres to these regulations. In order to manage its risk in a good way, the HBTF adapts and organizes its functions; it uses the KPMG grid to monitor its effectiveness in mitigating its operational risk.

Keywords: Banking risks, Banking risk management, The Bank of Algeria, KPMG's ORM grid.

JEL Classification: E5, E58, G21, G28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

بالرغم أنّه من الطبيعي أن يتميز العائد المتوقع من النشاط البنكي بحساسية للمخاطر الناجمة عنه، إلاّ أن الإدارة البنكية تبحث دائما عن آليات وإجراءات تمكّنها من تسيير تلك المخاطر بطريقة سليمة تخدم أهداف البنك.

في هذا الإطار يعمل بنك الجزائر على وضع أنظمة للرقابة من شأنها قياس المخاطر البنكية ومراقبتها ضمن منظومة الجهاز المصرفي الجزائري، وذلك من أجل الوصول إلى نظام بنكي ومالي مستقر، لاسيما وأنّ الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصاد مديونية معتمد إلى حد كبير على التمويل البنكي، مما يجعل إدارة المخاطر البنكية جزءا من إدارة مخاطر الاقتصاد الوطني.

في ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الأنظمة والآليات التي يعتمدها بنك الجزائر في إدارة المخاطر البنكية؟، وكيف يستخدم بنك الإسكان والتمويل بالجزائر هذه الآليات في إدارة مخاطره البنكية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تركّز الدراسة على المحورين التاليين:

1. أنظمة إدارة المخاطر البنكية في الجزائر؛
2. آليات إدارة المخاطر البنكية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر.

1. أنظمة إدارة المخاطر البنكية في الجزائر:

1.1. مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

تعرّف لجنة بازل للرقابة البنكية إدارة المخاطر على أنها: "مجموعة الإجراءات التي يضعها البنك للتأكد من أن جميع المخاطر الجوهرية يتم تحديدها، قياسها وضبطها، وذلك بهدف التخفيف من حدتها على أساس شامل وفي الوقت المناسب".[1]

كما تعرّف لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة القطاع البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية FSR "Financial Services Roundtable" إدارة المخاطر بأنها: "العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر، تحديدها، قياسها ومراقبتها بهدف ضمان ما يلي: [2]

[1]- Basel committee on Banking Supervision, "**Guidelines Corporate Governance Principles for Banks**", Bank for International Settlements, Switzerland, July 2015, P : 2.

[2]– إبراهيم تومي، "**تكيف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية–دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي–**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2017/2016، ص: 189.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تكون المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة، وأن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للبنك؛

– العائد المتوقع يتناسب مع درجة ومستوى المخاطر؛

– القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة، سهلة الفهم والتطبيق، وأن حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر".

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج أن إدارة المخاطر البنكية هي مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى التقليل من حدّة مخاطر النشاط البنكي سواء من حيث احتمال وقوعها أو درجة تأثيرها.

2.1. تطور أنظمة وآليات إدارة المخاطر البنكية في الجزائر:

تتعرض البنوك الجزائرية إلى مجموعة من المخاطر نظرا لطبيعة النشاط الذي تقوم به، لهذا أصدر بنك الجزائر النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 "**المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**"، الذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر، ومجموعة من أنظمة عام 2011 المؤرخ في 28 نوفمبر (الذي قام بإلغاء أحكام نظام رقم 02-03)، تلزم البنوك الجزائرية وضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر، وتكيفها مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر التي تواجهها وتقييم نتائج عملياتها بانتظام، وكذا إجراءات تسمح بصفة عامة بتقدير المخاطر التي تتعرض لها.

شكل 1: أنظمة إدارة المخاطر البنكية في المنظومة البنكية الجزائرية:

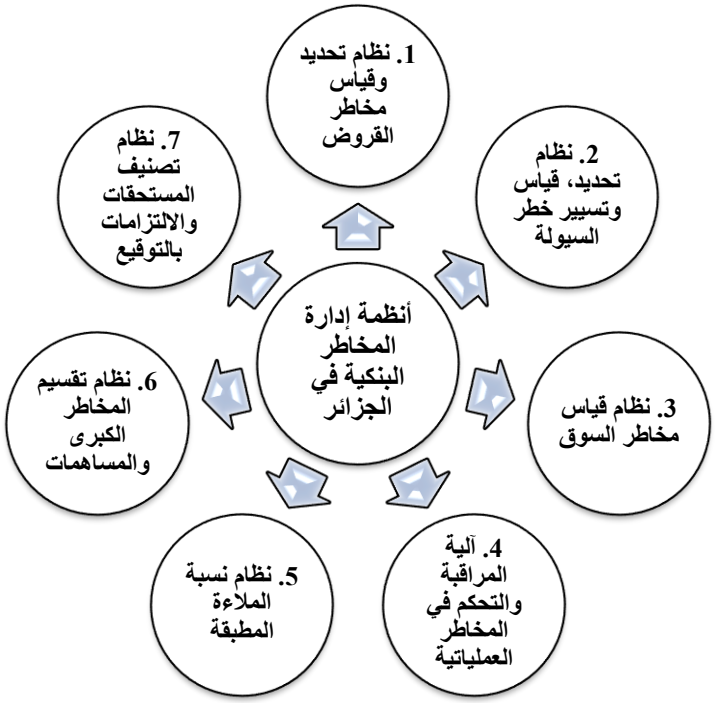

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات بنك الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسمح هذه الأنظمة والإجراءات للبنوك بحيازة خريطة المخاطر التي تحدد وتقيّم مجموع المخاطر التي يمكن التعرض لها اعتمادا على عوامل داخلية وخارجية،[1] وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى أنظمة قياس المخاطر الرئيسية "القرض، السيولة، السوق والعمليات" فيما يلي:

1.2.1. تحديد وقياس مخاطر القروض في الجزائر:

بما أنّ النشاط الرئيسي للبنك يتمثل في جمع الودائع ومنح القروض بشتى أنواعها، لهذا فان البنك يكون عادة أكثر عرضة لمخاطر القروض، مما يلزمها أن يحوز على أنظمة لانتقاء تلك المخاطر وقياسها بطريقة تسمح لها بتحديد مخاطر ميزانيته وخارج ميزانيته إزاء طرف مقابل أو مجموعة من الأطراف، والعمل على تفادي مختلف مستويات المخاطر انطلاقا من معلومات نوعية وكمية، وكذا القيام بتوزيع التزاماته لصالح مجموعة الأطراف المقابلة حسب درجة الخطر الذي يمكن التعرض له، قطاع النشاط، المنطقة الجغرافية والمدينين المتصلين فيما بينهم، وضمان ملائمة هذه المخاطر مع سياسة القروض المتخذة مع هيئة المداولة والجهاز التنفيذي.[2]

1.2.1.أ. تحديد مخاطر القروض في الجزائر: في ظل هذه المرحلة يجب أن يقوم البنك بالإجراءات التالية:[3]

– تقييم العناصر المتعلقة بالوضعية المالية للمستفيد وقدرته على السداد والضمانات المحصّل عليها، وفي حالة المؤسسات فيجب تحليل محيط هذه الأخيرة، مميزات المساهمين، المسيرين والأخذ بعين الاعتبار أخر الوثائق المحاسبية والمالية؛

– تكوين ملفات القروض بهدف الحصول على جميع المعلومات ذات الطابع النوعي أو الكمي الخاصة بطرف مقابل أو مجموعة، إذ تقوم إدارة البنك في البداية بالاتصال بمركزية المخاطر، مركزية عوارض الدفع، ومركزية المؤسسات، فبالنسبة للأطراف المقابلة ذات المستحقات غير المدفوعة أو المشكوك في تحصيلها وتتميز بأهمية مبالغها، يتم الرجوع إلى ملفاتها كل ثلاثة أشهر على الأقل؛

– دراسة المردودية من خلال التحليل التقديري للأعباء والإيرادات المباشرة وغير مباشرة بأكبر قدر من الشمولية لكل قرض، وأن يتضمن أيضا تكاليف العمليات، تكاليف التمويل، أعباء الموافقة لتقدير مخاطر عدم التسديد من المستفيد على تكاليف تسعير الأموال الخاصة؛

– الأخذ بعين الاعتبار العائدات المستقبلية الناتجة عن مشروع الاستثمار، وعند الاقتضاء الضمانات بما في ذلك الرهن القانوني على الممتلكات العقارية للمدين والرهن الحيازي على المعدات والتجهيزات، وكذا إمكانية تأثير الرهن العقاري على الحق العيني للعقار الناتج عن عقد تنازل عن أرض تابعة للملكية الخاصة للدولة وكذا البناءات التي تشيد على هذه الأرض كضمان؛

---

[1]– بنك الجزائر، "**نظام رقم 11–08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**"، المواد: 37، 38، ص: 22.

[2]– المرجع السابق، المادة: 39، ص: 22.

[3]– المرجع السابق، المواد: 40– 46، ص ص: 22، 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– قيام الجهاز التنفيذي بتحليل لاحق لمردودية القرض كل ستة أشهر على الأقل؛

– صياغة الإجراءات الخاصة بقرار منح القروض أو الالتزامات بالتوقيع بوضوح، خصوصا عندما تنظّم من خلال تحديد التفويضات، وأن تتكيف مع مميزات البنك؛

– أن تكون ملفات القروض محل تحليل من وحدة مختصة مستقلة عن الكيانات العملياتية، وتتخذ قرارات القروض أو الالتزامات بالتوقيع من شخصين على الأقل عند الضرورة.

1.2.1.ب. نظام قياس مخاطر القروض في الجزائر: وفق نظام رقم 11-08 يجب على البنوك وضع نظام لقياس مخاطر القرض يسمح بتحديد، قياس وجمع المخاطر التي يتعرض بسببها البنك لخطر مترتب عن عجز طرف مقابل، وفي هذا الإطار أُلزمت البنوك بتحليل تطور نوعية التزاماتها (الميزانية وخارج الميزانية) كل ثلاثي على الأقل، من أجل ترتيب عمليات القرض والقيد المحاسبي للديون المصنفة وتقدير تكوين المؤونات المتعلقة بها، مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات والتأكد من أنها حديثة التقييم وبشكل مستقل وحذر.[1]

2.2.1. نظام تحديد، قياس وتسيير خطر السيولة البنكية في الجزائر:

وفق النظام رقم 11-04 "**المتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة**"، يجب على البنوك إجراء تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة، وألزم هذا النظام البنك بما يلي: [2]

– الحيازة فعليا على السيولة الكافية لمواجهة التزاماته في كل وقت، وبقدر استحقاق أدائها بواسطة مخزون من الأصول السائلة، وكذا السهر على تأمين تنويع المصادر واختبار إمكانيات الاقتراض المتاحة لهم لدى الأطراف المقابلة دوريا، سواء كانت في ظروف عادية أو حالة أزمة؛

– احترام النسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك، وبين مجموع الاستحقاق تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة، حيث تسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، والتي يجب أن تكون تساوي على الأقل 100 %، وإلزامية التبليغ عن هذه النسبة إلى بنك الجزائر في نهاية كل ثلاثي.

– إعداد جدول توقعات الخزينة، الذي يسمح للبنك بمتابعة أسبوعية على الأقل لوضعية سيولتها بما فيها العمليات الجديدة، والذي يعد بناءا على توقعاتها لتدفقات الخزينة لأسبوع واحد؛

– يجب على الهيئة التنفيذية للبنك تحديد مستوى الخطر الذي يمكن قبوله، والسياسات العامة لتسيير السيولة المطابقة لمستوى قبولها للخطر، وكذا إجراءات وأدوات تحديد خطر السيولة، قياسها وتسييرها، والسهر على ملاءمة تحيينها والتبليغ بنتائج تحاليلها مرتين في السنة على الأقل؛

---

[1]– بنك الجزائر، "**نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**"، المادة: 47، 48، ص: 23.

[2]– بنك الجزائر، "**نظام رقم 11-04، المؤرخ في 24 ماي 2011، المتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة**"، منشور على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm، تاريخ الاطلاع: 2017/04/26، المادة : 1، ص: 6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– العمل على تقييم منهجيات ووسائل تقليل مخاطر السيولة، من خلال امتلاك مخزون من الأصول ذات نوعية جيدة وخالية من كل التزام وقابلة للتعبئة في أي وقت، وكذا التنويع بصفة مناسبة لهيكلها التمويلي والوصول لمصادر التمويل، وكما يجب أيضا تحديد تدابير التعبئة السريعة لمصادر التمويل التكميلية، والسهر على الفحص الدوري لهذه الطرق والوسائل؛

– القيام بتحديد مؤشرات تسمح لها بتعريف وقياس الأصول ذات نوعية جيدة خالية من كل التزام ومتوفرة في أي وقت خاصة في حالة أزمة، وكذا الأخذ بعين الاعتبار قابليتها لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر والمؤسسة القانونية التي تتواجد عندها الأصول والقدرة على تحويلها بسرعة إلى سيولة، والعمل على تقدير المخاطر المحتملة لكتلة الأصول السائلة؛

– اختبار سيناريوهات بصفة دورية حتى تتأكد البنوك من أن تعرضها لمخاطر السيولة يتلاءم مع تقبلها للخطر الذي حدّدته، كما يجب القيام باختبار دوري لصحة الفرضيات التي استخدمت لإعدادها، حيث تسمح السيناريوهات باختبار على الأقل ما إذا كانت أزمة تخص البنك نفسه تؤدي إلى تدهور مباغت لشروط تمويله أو أزمة سيولة، أو مزيج بين الاثنين، والقيام بتحليل نتائج هذه الاختبارات وتأخذ البنوك بعين الاعتبار عند القياس والتسيير العملياتي لخطر السيولة؛

– وضع مخططات استعجالية رسمية تمكّن البنوك من التحضير ومواجهة حالات أزمة، توضح المخططات الإستراتيجية الواجب إتباعها والإجراءات التي تسمح بتسيير السيولة وفق السيناريوهات، وتعرّف هذه الإجراءات بكل من الأشخاص المعنيين، مستوى مسؤولياتهم ومهامهم وكذا الحلول البديلة الواجب وضعها للحصول على السيولة.

وفق المادة 50 من النظام رقم 11-08 **"يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية"**، يجب على البنوك وضع جهاز لتحديد، قياس وتسيير خطر السيولة، يستند على تحديد سياسة عامة لتسير السيولة ودرجة تحمل خطر السيولة، وعلى وضع تقديرات، إحصاء مصادر التمويل وكذا مجموعة من الحدود المرفقة بأنظمة قياس ومراقبة وإنذار، وأخيرا وضع سيناريوهات أزمة يتم تحيينها بانتظام.[1]

3.2.1. نظام قياس مخاطر السوق في البنوك بالجزائر:

بالنسبة لنظام قياس مخاطر السوق، فيجب أن تسجل البنوك يوميا عمليات الصرف طبقا للأحكام التنظيمية المتعلقة بسوق الصرف، كما يجب أن تسجل يوميا عملياتها المتعلقة بمحفظة التفاوض، وكذا وضع أنظمة خاصة لضمان قياس، متابعة ومراقبة عملياتها في الأسواق المالية وسوق الصرف المنجزة لحسابها الخاص، وبهذا الخصوص يجب القيام بحساب نتيجة عملياتها المترتبة عن محفظة التفاوض، قياس تعرضها لمخاطر الصرف حسب العملات الصعبة مع حساب نواتجها، وكذا تقدير مخاطر الدفع للطرف المقابل والدفع عند التسليم على عملياتها المتعلقة بالصرف أو على الأدوات المالية وتقدير خطر تغيير سعر كل أداة مالية بحوزتها.[2]

[1]– بنك الجزائر، "**نظام رقم 11–08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**"، المادة: 50، ص: 23.

[2]– المرجع السابق، المادة: 53، ص: 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.2.1. آليات المراقبة والتحكم في المخاطر العملياتية البنكية في الجزائر:

يجب على البنوك العاملة ضمن المنظومة البنكية في الجزائر أن تتزود بالوسائل الملائمة للتحكم في المخاطر العملياتية والقانونية، والسهر على التحكم في هذه المخاطر، وخصوصا تلك التي قد تؤدي إلى توقف الأنشطة الأساسية أو المساس بسمعتها، ولهذا الغرض تقوم بوضع مخططات استمرارية النشاط واختبارها بصفة دورية، والتأكد من أمن أنظمتها المعلوماتية، والعمل على تسجيل الحوادث المعتبرة الناجمة عن تقصير في احترام أو صياغة الإجراءات الداخلية وعن الإختلالات في الأنظمة لاسيما المعلومات منها، وكذا الغش ومحاولات الغش، لهذا يجب تحديد العتبات ومعايير التسجيل الملائمة لطبيعة نشاطاتها ومخاطرها، ويجب أن تغطي الحوادث المعتبرة وفقا لمعايير مناسبة، وكذا وضع ملف أو ملفات الحوادث تحت تصرف المسؤولين عن الرقابة الدائمة والدورية.[1]

كما أصدر بنك الجزائر مجموعة من الأنظمة في 29 سبتمبر سنة 2014، تهدف إلى إدارة المخاطر، وهي:

5.2.1. نظام نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر:

يلزم النظام رقم 14-01 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية هذه الأخيرة بضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من خلال:[2]

- احترام بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمع معدّل أدنى قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض، المخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى؛
- تغطية الأصول الخاصة القاعدية لكل من مخاطر القرض، مخاطر العمليات ومخاطر السوق بواقع 7% على الأقل؛
- تشكيل وسادة الأمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة؛
- الحيازة على أموال خاصة ملائمة لكل أنواع المخاطر التي تتعرض لها، وكما يمكن للجنة البنكية أن تلتزم بحيازة أموال خاصة تفوق المتطلبات الدنيا وذلك لتغطية مجمل المخاطر التي تتعرض لها بصفة فعلية؛
- وضع نظام تقييم داخلي لملائمة أموالها الخاصة، ويلزم أن يكون هذا النظام مزودا بوثائق تراجع بانتظام.

6.2.1. نظام تقسيم المخاطر الكبرى والمساهمات في البنوك:

يهدف النظام رقم 14-02 المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات إلى تحديد القواعد التي يجب أن تتقيد بها البنوك والمؤسسات المالية في مجال تقسيم المخاطر وأخذ المساهمات، حيث يجب على كل بنك أن يحترم باستمرار ما يلي:[3]

---

[1]- المرجع السابق، المواد: 59، 60، ص: 25.

[2]- بنك الجزائر، "**نظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**"، منشور على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm، تاريخ الإطلاع: 2017/04/26، المواد: 2-4، 32، 33، ص ص: 1، 8.

[3]- بنك الجزائر، "**نظام رقم 14- 02 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات**"، منشور على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm، تاريخ الإطلاع، 2017/04/26، المادة: 1، ص-ص: 9-11

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– نسبة قصوى لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة المرجحة، كما يمكن للجنة البنكية أن تفرض نسبة قصوى أدنى من هذا الحد بالنسبة لبعض المستفيدين؛

– أن لا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها بنك ثمانية أضعاف مبلغ أمواله الخاصة؛

– أن لا تتجاوز المساهمات 15% من الأموال الخاصة لكل مساهمة و60% لمجموع المساهمات.

7.2.1. نظام تصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك وتكوين المؤونات عليها:

يهدف النظام رقم 14-03، المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، إلى تحديد قواعد تصنيف هذه المستحقات والالتزامات بالتوقيع، وكيفية تكوين المؤونات عليها وكذا كيفية تسجيلها المحاسبي، حيث يقصد بالمستحقات وفق هذا النظام القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المسجلة في ميزانية البنك والمؤسسات المالية، وتصنف هذه المستحقات في شكل مستحقات جارية يكون تحصيلها الكلي في الآجال التعاقدية مؤكدا، مستحقات مصنفة (مستحقات ذات مخاطر ممكنة، مستحقات ذات مخاطر عالية ومستحقات متعثرة)، كما يجب تكوين مؤونات على هذه المستحقات وعلى الالتزامات المشكوك فيها، حيث تكون مؤونة عامة على المستحقات الجارية بنسبة 1% سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي 3%، أما بالنسبة للمستحقات ذات مخاطر ممكنة، مستحقات ذات مخاطر عالية ومستحقات متعثرة يتم تكوين مؤونة بنسب دنيا قدرها 20%، 50% و100% على التوالي، وتكون هذه المؤونة خارج الفوائد غير المحصلة وبعد طرح الضمانات المقبولة، ولكن بعد انقضاء مدة 5 سنوات ابتداء من أول تخفيض في تصنيف المستحقات المصنفة والمغطاة بضمانات عينية يجب تكوين مؤونات كليا على المستحقات دون طرح الضمانات التابعة لها، كما يجب القيام بمراجعة تصنيف مستحقاتها كل ثلاثة أشهر وجودة الضمانات المتحصل عليها سنويا على الأقل، أما بالنسبة للتسجيل المحاسبي فيتم تطبيق أحكام النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.[1]

تمثل الأنظمة السابقة مجموعة التعليمات والتوجيهات التي يجب الالتزام والتقيد بها من طرف البنوك العاملة ضمن المنظومة البنكية في الجزائر، حيث يسهر بنك الجزائر على متابعة مدى تطبيقها وتنفيذها، وبالرغم من استمرار بعض المصاعب التي تواجه البنوك العمومية في مجال أنظمة المعلومات وتسيير مخاطر القروض، لاسيما المخاطر المتصلة بتركيز المخاطر على المجموعات الخاصة، يبقى النظام المصرفي في الجزائر مستقرا، وقابلا لتكييف البنوك الأجنبية لعملها في الجزائر وتسيير مخاطرها وفقا لأنظمة بنك الجزائر، وفي هذا المجال يعرض الجزء الموالي من الدراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر في إدارة مختلف خاطره البنكية.

[1]- بنك الجزائر، "**نظام رقم 14 -03 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها**"،منشور على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm، تاريخ الإطلاع، 2017/04/26، المواد: 1-5، ص ص: 12، 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. آليات إدارة المخاطر في بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

1.2. لمحة عن بنك الإسكان للتجارة والتمويل–الجزائر:

تم إنشاء بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر عام 2002، كفرع لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني، حيث تأسس هذا الأخير عام 1973 كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية، وبعد مرور 24 عاما من تأسيسه تحول إلى بنك تجاري شامل عام 1997، وحصل على ترخيص من بنك الجزائر في تاريخ 2002/02/26، وذلك انطلاقا من قناعة بنك الجزائر بأنه سوف يساهم في تطوير أداء الجهاز البنكي الجزائري، وتم استكمال الإجراءات القانونية وتسجيل البنك لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، كما تم تسجيله لدى هيئة السجل التجاري في تاريخ 2003/08/13، وتأسس مقره الرئيسي في بلدية دالي إبراهيم بالجزائر العاصمة[1].

باشر بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر نشاطه البنكي في 19 أكتوبر 2003 برأس مال بل 10 مليار د. ج، وتبلغ حصة بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الأردن 85%، ويقدم مجموعة كبيرة من الخدمات البنكية في السوق الجزائري لعملائه في قطاعي الأفراد والشركات، حيث يعمل على خدمتهم من خلال 7 فروع موجودة حاليا،[2] ورغم أنه يتمتع بكفاءة عالية في العمل البنكي وله مكانة داخل السوق البنكي، إلاّ أنه يبقى في مواجهة مجموعة من المخاطر تصاحب تلك الخدمات، لهذا فهو ملزم بإدارة تلك المخاطر، حيث يقوم بنك الإسكان للتجارة والتمويل بإدارة المخاطر على مستوى **مديرية إدارة المخاطر** التي تتكون من "**دائرة إدارة القرض**"، "**دائرة مخاطر القرض والسيولة**" و"**دائرة المخاطر العملياتية واستمرارية الأعمال**"،[3] وسيتم التعرف على الإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر التي يواجهها بنك الإسكان للتجارة والتمويل على مستوى مديرية إدارة المخاطر.

2.2. إدارة مخاطر القروض في بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

تتم عملية إدارة مخاطر القروض ببنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر بطريقتين متكاملتين، طريقة جزئية وطريقة كلية؛

تختص الطريقة الجزئية بدراسة كل عميل على حدة، وهي تبدأ من طلب القرض إلى تحصيله،[4] ففي حالة عدم تسديد العميل للقرض في الآجال المحددة، تقوم مديرية القرض بإرسال إنذارات له والاتصال بشركة التأمين مع تكوين مؤونة على النحو التالي: مؤونة بنسبة 20% بعد مرور 3 أشهر، مؤونة بنسبة 50% بعد مرور 6 أشهر، ومؤونة بنسبة 100% بعد مرور من 11 شهر إلى 12 شهر.

كما تعمل إدارة الشؤون القانونية على متابعة الإجراءات القضائية مع العميل في حالة عدم تسديده للقرض.

---

[1]– وثائق من بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر.

[2]- The Housing Bank for Trade & Finance/Algeria, « Nous connaitre » publié sur le site : www.housingbankdz.com , consulté le : 20 Novembre 2017.

[3]– المرجع السابق.

[4]– المرجع السابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا الطريقة الكلية فتختص بإدارة المحفظة الائتمانية ككل، ويكون ذلك على مستوى "**دائرة مخاطر القرض والسيولة**"، وذلك بالاعتماد على مجموعة من تقارير دائرة التقارير وكذا التنسيق مع كل الدوائر ذات العلاقة، حيث تقوم بدراسة ما يلي:[1]

1.2.2. أوضاع المحفظة الائتمانية المباشرة: يقوم بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر بدراسة أوضاع المحفظة الائتمانية وفق جدول يوضح فيه كل من رصيد المحفظة الائتمانية، الحسابات العاملة، غير العاملة وكذا صافي المحفظة ومقارنتها بالسنة السابقة للتعرف على الوضعية الائتمانية للبنك.

شكل 2: تطور مؤشرات المحفظة الائتمانية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر 2010-2017

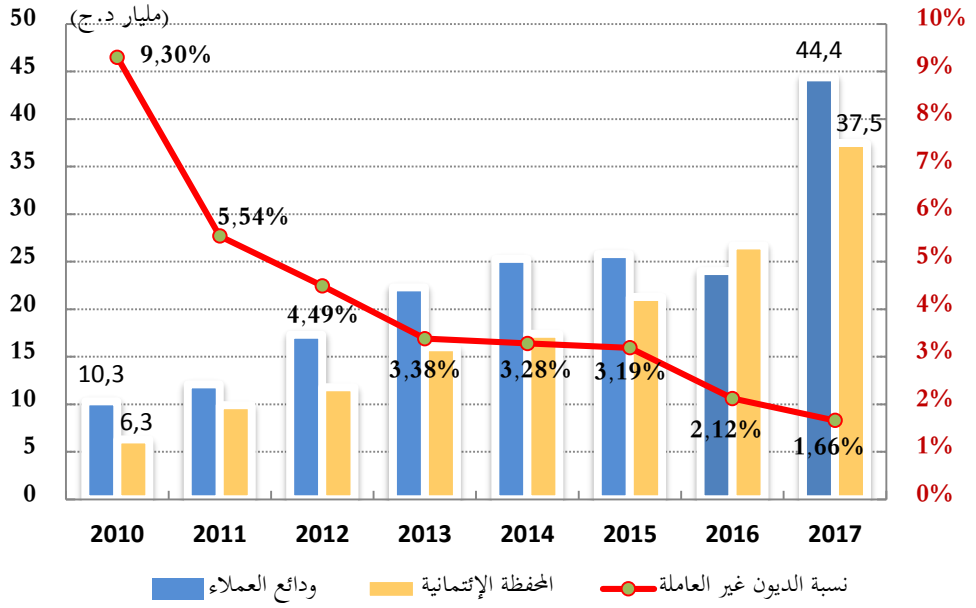

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير وإحصائيات سنوية للبنك، 2010-2017.

تشير المؤشرات والبيانات المالية المتوفرة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر إلى ارتفاع في رصيد ودائع العملاء من 10,3 مليار د.ج سنة 2010 إلى 44,4 مليار د.ج سنة 2017، أي بزيادة تفوق 4 أضعاف خلال الفترة، مما ساهم في ارتفاع متواصل في موجودات البنك، لتعكس بذلك توجهاته نحو استقطاب عملاء كبار من جهة وتميّز خدماته بمستوى جيد من حيث جودتها وطريقة تقديمها للعملاء. كما سجّل رصيد المحفظة الائتمانية ارتفاعاً مقداره 31,2 مليار د.ج، أي ما يقارب 6 أضعاف رصيد نهاية عام 2010 ليصل إلى 37,5 مليار د.ج نهاية عام 2017، وتشير البيانات المالية للبنك إلى أنّ الالتزامات خارج الميزانية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بسبب ارتفاع حجم الاعتمادات المستندية الصادرة، وارتفاع الضمانات المستلمة ارتفاعاً معتبراً، كما تحسّنت جودة المحفظة الائتمانية للبنك مع مرور السنوات، حيث انخفضت باستمرار نسبة الديون غير العاملة، والتي تمثّل نسبة الديون المشكوك فيها إلى إجمالي ائتمان العملاء، من 9,30% سنة 2010 إلى 1,66% في نهاية سنة 2017.[2]

[1]- مقابلة شخصية مع مسؤول دائرة مخاطر القرض والسيولة، بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر، نوفمبر 2017.

[2]- بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر، تقارير مجلس الإدارة للسنوات 2010-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.2. مؤشرات المخاطر الرئيسية: تعتمد دائرة مخاطر القرض والسيولة على مجموعة من المؤشرات القانونية وفق إصدارات بنك الجزائر، وهي:

- مؤشر تركز العميل الواحد وذوي الصلة (كنسبة من رأس المال التنظيمي) لا يتجاوز 25%؛
- مؤشر الحد الأقصى الإجمالي التركزات الائتمانية (كنسبة من رأس المال التنظيمي) لا يتجاوز 8 أضعاف.

كما يعتمد البنك أيضا على مؤشرات داخلية تساعدها في التحكم أكثر في هذا النوع من المخاطر، وهي:

- مؤشر الديون غير العاملة/صافي المحفظة (بعد طرح الفوائد المعلقة) لا يتجاوز 5%؛
- مؤشر تركز أكبر 10 عملاء عاملين (كنسبة من إجمال محفظة البنك العاملة) لا يتجاوز 35%؛
- مؤشر تركز الائتمان الممنوح على شكل جاري مدين (كنسبة من إجمالي محفظة البنك العاملة) لا يتجاوز 20%.

3.2.2. نتائج اختبارات الإجهاد للمحفظة الائتمانية: في هذه المرحلة يتم وضع سيناريوهات الإجهاد ذات المتغير الواحد ودراسة أثره على نسبة كفاية رأس المال (مجموع الأموال الخاصة القانونية/ مجموع مخاطر القرض، العملياتية ومخاطر السوق) والتي تم التطرق لها سابقا في النظام رقم 01/14 المتضمن "نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية"، وكذا أثرها على الأرباح أو الخسائر واقتراح حلول لذلك، ومثال ذلك: ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة 50% من رصيدها؛ ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة 100% من رصيدها؛ وتعثر أكبر ثلاثة مقترضين.

شكل 3: تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر 2010-2015

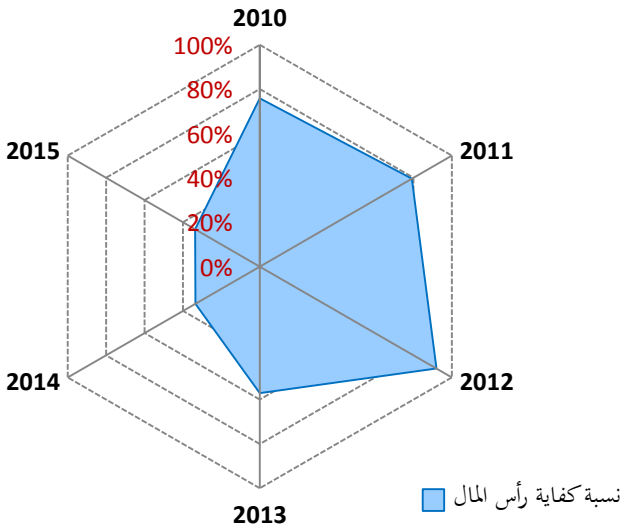

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير سنوية للبنك، 2010-2015.

سجلت نسبة كفاية رأس المال، كمؤشر لسيولة البنك، قيماً مرتفعة وصلت إلى 91,97% سنة 2012، لكنّها تراجعت إلى 33,52% و33,63% في سنتي 2014 و2015 على التوالي وذلك بسبب احتسابها تبعاً للنظام الجديد 01/14، لكنّ البنك يبقى محترماً بصفة مستمرة لمعدل الحد الأدنى المطلوب 9,5%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2. إدارة مخاطر السيولة والسوق في بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر:

1.3.2. إدارة مخاطر السيولة ببنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر: يقوم بنك الإسكان للتجارة والتمويل بإدارة مخاطر السيولة على مستوى دائرة مخاطر القرض والسيولة، على النحو التالي:

1.3.2.أ. دراسة نسب ومؤشرات السيولة: يعتمد بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر على النسب الموضحة في الجدول التالي:

جدول 1: نسب ومؤشرات السيولة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

النسبة /المؤشر	الحدود حسب سياسة إدارة السيولة/ تعليمات بنك الجزائر
نسبة السيولة القانونية	%100
الأصول السائلة/إجمالي الأصول (مؤشر داخلي)	%20
القروض بالدينار الجزائري/ ودائع العملاء بالدينار الجزائري (مؤشر داخلي)	%140

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على السياسات والإجراءات الداخلية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل

يخضع بنك الإسكان لنسبة قانونية للسيولة صادرة عن بنك الجزائر وفق النظام رقم 11-04 **"تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة"** الذي تم التطرق له سابقا، كما يعتمد على مؤشرات داخلية تخص بنك الإسكان نفسه تسمح له بقياس خطر السيولة.

1.3.2.ب. نتائج اختبارات الإجهاد: يقوم في هذه المرحلة بوضع عدّة سيناريوهات، ومثال ذلك:

- قيام العملاء بسحب ما نسبته 15% من ودائعهم لدى البنك خلال فترة شهر؛
- قيام العملاء بسحب ما نسبته 30% من ودائعهم لدى البنك خلال فترة شهر؛
- انخفاض الأصول السائلة بنسبة 20%.

وبعدها يتم ملاحظة أثرها على نسبة السيولة القانونية ووضع مخططات استعجالية تمكّنها من مواجهة تلك السيناريوهات.

2.3.2. إدارة مخاطر السوق ببنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر: يقوم بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر بالتوظيفات لدى الخزينة العمومية فقط، وهذا بعد إصدار القرار المؤرخ في 28 مارس 2016 الذي **"يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي"** في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 20 الصادر في 30 مارس سنة 2016.[1]

[1]- مقابلة شخصية مع مسؤول دائرة مخاطر القرض والسيولة، بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر، نوفمبر 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.2. إدارة المخاطر العملياتية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر: يقوم بنك الإسكان للتجارة والتمويل لإدارة مخاطره العملياتية بما يلي:

1.4.2. تحديد المخاطر العملياتية: يعتمد بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر في تحديده للمخاطر العملياتية على مجموعة من الأساليب منها:[1]

- الحوادث السابقة (سجل خاص بالحوادث العملياتية)؛
- الشكاوي الجوهرية للعملاء؛
- التقييم الذاتي للمخاطر: وهو العملية الداخلية التي يقوم بها موظفو البنك ،كل في مجال عمله، بالتنسيق مع وحدة المخاطر العملياتية للتعرف على مخاطر التشغيل التي من الممكن أن يواجهها، والتأكد من وجود الضوابط الرقابية المناسبة للسيطرة عليها بما يضمن توفر بيئة رقابية مناسبة ضمن درجات المخاطر المقبولة للبنك؛
- القيام بتوزيع جدول إلى مدراء الفروع للتعرف على عدد حالات وقوع تلك المخاطر وقيمتها، ويشمل أساساً عمليات الاحتيال الخارجي (تزوير الشيكات، تقديم شيكات مسروقة، تقديم وثائق مزورة، انتحال شخصية عميل، ...)
- يقوم بنك الإسكان كذلك بدراسة مخاطر الأفراد العاملين به، من خلال عدد الاستقالات ودراستها من ناحية مكان الخدمة، سبب الاستقالة ومدة الخدمة لدى البنك. كما يقوم البنك بحساب مؤشرات المخاطر الرئيسية للمخاطر العملياتية (التشغيلية)، وفق الجدول التالي:

جدول رقم 2: المؤشرات الرئيسية في مجال المخاطر العملياتية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

المؤشر	الوضع القائم	العتبة
قيمة الخسارة العملياتية كنسبة من رأس المال التنظيمي (خلال العام)	XX	%1
عدد الأشخاص الحساسين المستقيلين خلال فترة 3 أشهر ولم يتم تعويضهم.	XX	3
معدل الدوران الوظيفي	XX	%10
نسبة الموظفين الذين لديهم خبرة أقل من عام لدى البنك إلى إجمالي عدد الموظفين	XX	%20
ظهور شكاوي جوهرية ومتحققة للعملاء	XX	لا حالة
عدد مرات الزيادة أو النقص لدى الموظف خلال العام (الزيادة أو النقص في الصندوق في الفروع)	XX	20
عدد الحوادث عالية الأهمية خلال مدة 3 أشهر التي تؤثر على أنظمة المعلومات واستمرارية الخدمة وأمن المعلومات والحماية المادية	XX	لا حالة
الثغرات الخارجية عالية الأهمية على الأنظمة الحساسة جداً	XX	لا حالة
عدد ساعات توقف الأعمال الحساسة جداً	XX	2 سا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على سياسات وإجراءات بنك الإسكان للتجارة والتمويل، نوفمبر 2017.

[1]- مقابلة شخصية مع مسؤول دائرة المخاطر العملياتية واستمرارية الأعمال، بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر، نوفمبر 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجدر الإشارة إلى أنه خلال الدراسة الميدانية في البنك، فإنّ مؤشرات الوضع القائم لم تتجاوز في مجملها العتبة الموضوعة في عملية الرقابة على هذه المخاطر العملياتية، مما يدلّ على قدرة البنك في التحكّم بها.

2.4.2. إدارة المخاطر العملياتية وفق مصفوفة KPMG في بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

في إطار قياس وتقييم المخاطر، يقوم بنك الإسكان للتجارة والتمويل بإعداد مصفوفة المخاطر العملياتية (Cartographie des Risques Opérationnels)، التي يعتمد عليها في تقييم مخاطره، ولتوضيح ذلك يمكن دراسة مثال حول مصفوفة المخاطر العملياتية KPMG التي يتم إعدادها على مستوى دائرة المخاطر العملياتية واستمرارية النشاط للبنك، حيث يتم تحديد المخاطر العملياتية وفق الأساليب التي تمّ التطرق إليها سابقا.

وفق مصفوفة المخاطر العملياتية KPMG فإنّ هناك عشرة مخاطر عملياتية جوهرية تتمثل في:[1]

1. إستراتيجية الاقتناء غير المناسبة؛
2. فقدان ثقة المستثمرين بسبب النقد الإعلامي؛
3. عدم القدرة على تلبية المتطلبات التنظيمية والقانونية؛
4. فشل أنظمة الإعلام الآلي؛
5. عدم القدرة على توفير الوقت الكافي لتقييم إستراتيجية العمل؛
6. العجز على تسيير حالة عدم التأكد الاقتصادي والتصرف معها بشكل سليم؛
7. عدم كفاية خطط الاستمرارية والمضادة للخسائر لا تسمح بمواجهة الفشل الكبير لشبكة الحاسوب؛
8. عدم القدرة على حماية العلامة التجارية؛
9. الفرع الدولي غير قادر على تنفيذ إستراتيجية النمو المتوقعة؛
10. مغادرة الموظفين الرئيسين وعدم كفاية التخطيط لاستبدالهم.

بعد إتمام تحديد احتمالات وقوع هذه المخاطر وآثارها على البنك، وعلى أساسها يتم إعداد المصفوفة من خلال مقابلة كل احتمال لوقوع الخطر مع أثره، وهذا وفق معايير تحديد احتمال وقوع المخاطر وأثرها، وبالتالي تحديد مصفوفة المخاطر، ثم تقوم دائرة مخاطر العملياتية واستمرارية الأعمال بوضع إجراءات رقابية لمواجهة تلك المخاطر، مع تقييم فعالية تلك الإجراءات الرقابية ووضع خطط تصحيحية للإجراءات السابقة،[2] ويكون ذلك وفق مثال KPMG في جدول جرد المخاطر الموضح فيما يلي:

[1]– KPMG, Otil7 : Exemple de cartographe des risques, p: 1, publié sur le Site:
https://home.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016/07/FR-ACI-Fiches-Outils-07.pdf , consulté le: 10/11/2017.

[2]– مقابلة شخصية مع مسؤول دائرة المخاطر العملياتية واستمرارية الأعمال، بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 3: جرد المخاطر العملياتية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

	خطر خام: قبل الإجراءات التصحيحية						خطر صافي: بعد الإجراءات التصحيحية			
الخطر	تأثيره	احتماله	الجهة المسؤولة	وصف إجراءات الرقابة	فعالية الإجراءات الرقابية	الخطة التصحيحية	الجهة المسؤولة	تاريخ الفحص		
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX
XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX	XX

المصدر: – مقابلة شخصية مع مسؤول دائرة المخاطر العملياتية واستمرارية الأعمال للبنك.

- KPMG, Exemple de cartographie des risques, p:3, disponible sur le site : https://home.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016/07/FR-ACI-Fiches-Outils-07.pdf , consulté le: 10/11/2017.

تتمثل معايير تقييم أثر المخاطر العملياتية في: الوقت، الربح، رقم الأعمال، المحيط، السمعة، التنظيم، ومدى اشتراك الإدارة.

بعد القيام بإجراءات الرقابة التصحيحية وفق الجدول السابق يتغير احتمال وقوع الخطر وأثره، مما يؤدي إلى إنشاء مصفوفة مخاطر تبيّن احتمال وقوع الخطر وأثره قبل الإجراءات الرقابية التصحيحية وبعدها، أي أنّها تبين مدى فعالية الإجراءات الرقابية المتبعة،[1] ووفق مثال KPMG يصبح شكل مصفوفة المخاطر العملياتية كما يلي:

شكل 4: مصفوفة المخاطر العملياتية قبل وبعد الإجراءات الرقابية التصحيحية

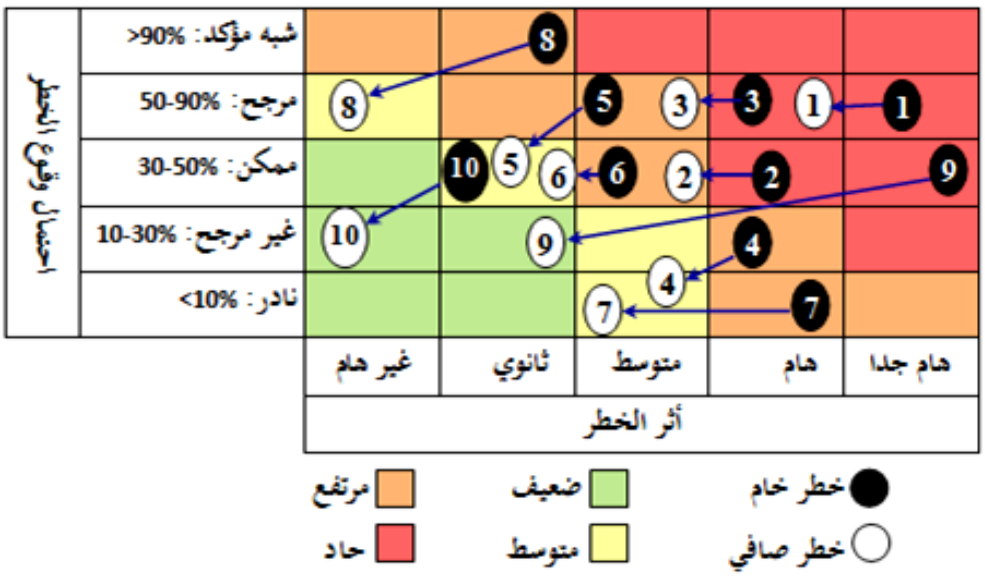

Source: KPMG, Exemple de cartographie des risques, p:1.

[1] – مقابلة شخصية مع مسؤول دائرة المخاطر العملياتية واستمرارية الأعمال، بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الشكل السابق للمصفوفة يمكن ملاحظة أن معظم المخاطر انخفض أثرها بعد القيام بالإجراءات الرقابية التصحيحية (الأخطار 1، 2، 3، 6 و7)، وهنالك بعض المخاطر الأخرى انخفض أثرها واحتمال وقوعها معاً (الأخطار 4، 5، 8، 9، و10)، كما تشير المصفوفة أنّ طول الأسهم يتناسب مع فعالية الإجراءات الرقابية المنفّذة، حيث أنّها كانت أكثر فعالية مع الخطر 9 المرتبط بعدم قدرة الفرع الدولي على تنفيذ إستراتيجية النمو المتوقعة.

لقد انعكست إجراءات إدارة المخاطر السابقة من طرف بنك الإسكان للتجارة والتمويل بشكل إيجابي على أدائه المالي مع مرور السنوات، وهي النتيجة التي تؤكدها مجموعة من المؤشرات والنسب المالية الموضحة في الجدول التالي:

جدول 4: تطور مؤشرات الأداء المالي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر 2010-2017

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (مليار د.ج)	0,51	1,10	1,44	1,53	1,79	1,53	2,22	2,20
مؤشر الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الدخل) (%)	42,30	28,58	25,65	28,81	31,64	29,97	غ. م	غ. م
معدل العائد على حقوق المساهمين (%) ROE	6,66	9,27	11,32	10,71	11,34	9,00	12,89	12,86
معدل العائد على الموجودات (%) ROA	2,30	3,60	3,55	3,32	4,03	3,28	2,76	2,65

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير وإحصائيات سنوية للبنك، 2010-2017.

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى التحسن المستمر في النتيجة الصافية للبنك، والتي وصلت إلى 2,2 مليار د.ج خلال سنة 2017، كما تحسّن مؤشر الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الدخل) من 42,3% سنة 2010 إلى 29,97% سنة 2015، وتعتبر هذه النسبة ممتازة قياساً بالمعدلات المتعارف عليها لدى المؤسسات المصرفية المحلية والدولية، إضافة إلى أنّه تم تحقيق معدلات عائد جيدة على الموجودات (ROA) لتبلغ 2,65% سنة 2017، ووصل معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) إلى 12,86% في سنة 2017، وهي كلها مؤشرات تترجم تطورا في أداء البنك وإدارته لمخاطر نشاطه بشكل جيد وفعّال.

خـاتمة:

من خلال إلقاء الضوء على مختلف الأنظمة التي يصدرها بنك الجزائر في إطار مهمته الرقابية وصلاحياته الواسعة في مجال الاستقرار المالي، وبالتركيز على أنظمة وآليات إدارة المخاطر البنكية في الجزائر، فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

– قيام بنك الجزائر بإصدار مجموعة من الأنظمة من أجل إدارة المخاطر التي تواجه البنوك في الجزائر، من بينها؛ نظام رقم 02-03 "المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية"، المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، ثم إصدار النظام 11-04 "المتضمن تعريف، قياس وتسيير خطر السيولة" والنظام 11-08 "المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية" الصادر في 28 نوفمبر 2011، الذي ألغى النظام 02-03 سالف الذكر، نظام 14-01 "المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية"، نظام 14-02 "يتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات" والنظام 14-03 "يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها"؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– قيام بنك الجزائر بتحديث "مركزية المخاطر" باعتبارها قاعدة للمعطيات المصرح بها من طرف البنوك والمؤسسات المالية يتم استشارتها "على الخط" من طرف المشاركين والزبائن المقترضين، مما يسمح للبنوك بتسيير أفضل لمخاطر القرض، وتتضمن هذه المركزية مجموع القروض الموزعة والالتزامات بالتوقيع الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، القروض غير المسددة في أجل استحقاقها (مركزية سلبية)، كما تسمح بمتابعة أفضل لمديونية الأسر؛

– من جانب آخر، قام بنك الجزائر بتطوير وسائل الرقابة الاحترازية الشاملة في شكل متابعة للبنوك بواسطة مؤشرات صلابة النظام البنكي، ويتعلق الأمر بالمؤشرات الموجزة الإحدى عشر (11) التي تمس مستوى الأموال الخاصة (نسبة الملاءة)، وطبيعة القروض الموزعة، وتصنيفها، ومستوى المؤونات المشكلة لها. كما تم إدماج نسبة السيولة أيضا (نسبة شاملة) فضلا عن مجموع مؤشرات مردودية البنوك العمومية والخاصة؛

– يتميز بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر بتنظيم جيد لمهامه واتصال وطيد بين مختلف المديريات والدوائر من أجل إدارة مخاطره بطريقة فعّالة وفق إصدارات بنك الجزائر للأنظمة سابقة الذكر؛ حيث يعتمد في إدارة مخاطر القرض والسيولة على مؤشرات قانونية منصوص عليها في أنظمة بنك الجزائر ومؤشرات أخرى داخلية خاصة به؛

– يقوم بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر بإدارة مخاطر القرض على مستويين؛ مستوى جزئي يخص كل عميل على حدة خلال مدة حياة القرض، ومستوى كلي؛ أي إدارة المحفظة الائتمانية ككل على مستوى دائرة مخاطر القرض والسيولة؛ حيث يضع البنك سيناريوهات الإجهاد لاختبار كافة أنواع المخاطر التي يواجهها ووضع الحلول اللازمة لها، فتحسّنت بذلك جودة المحفظة الائتمانية للبنك مع مرور السنوات، حيث انخفضت باستمرار نسبة الديون غير العاملة، والتي تمثّل نسبة الديون المشكوك فيها إلى إجمالي ائتمان العملاء، من 9,30% في سنة 2010 إلى 1,66% في سنة 2017؛

– يعتمد بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر في إدارة المخاطر العملياتية على مؤشرات رئيسية تساعدها في تحديد احتمال وقوع الخطر وأثره، وإعداد مصفوفة المخاطر العملياتية KPMG والتي على أساسها يتم قياس المخاطر وتقييمها؛

– انعكست إجراءات إدارة المخاطر من طرف بنك الإسكان للتجارة والتمويل بشكل إيجابي على أدائه المالي مع مرور السنوات، وهي النتيجة التي تؤكدها مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، حيث وصل معدل العائد على الموجودات (ROA) إلى 2,65% في سنة 2017، ووصل معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) إلى 12,86% في سنة 2017، وهي كلها مؤشرات تترجم تطورا في أداء البنك وإدارته لمخاطر نشاطه بشكل جيد وفعّال.

قائمة المراجع:

– المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم تومي، "**تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية: دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2017/2016، ص: 189.
2. بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر، "**تقرير مجلس الإدارة**"، سنوات مختلفة من 2010 إلى 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. بنك الجزائر، "**نظام رقم 11-04، المؤرخ في 24 ماي 2011، المتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة**"، منشور على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm، تاريخ الاطلاع: 2017/04/26، المادة : 1، ص: 6.
4. بنك الجزائر، "**نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**"، المواد: 37، 38، ص: 22.
5. بنك الجزائر، "**نظام رقم 14- 02 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات**"، منشور على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm، تاريخ الإطلاع، 2017/04/26، المادة: 1، ص-ص: 9-11
6. بنك الجزائر، "**نظام رقم 14 -03 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها**"،منشور على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm، تاريخ الإطلاع، 2017/04/26، المواد: 1-5، ص ص: 12، 13.
7. بنك الجزائر، "**نظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**"، منشور على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm، تاريخ الإطلاع: 2017/04/26، المواد: 2-4، 32، 33، ص ص: 1، 8.
8. مقابلة شخصية مع مسؤول دائرة المخاطر العملياتية واستمرارية الأعمال، بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر، نوفمبر 2017.
9. مقابلة شخصية مع مسؤول دائرة مخاطر القرض والسيولة، بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر، نوفمبر 2017.
10. وثائق من بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر.

- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Basel committee on Banking Supervision, "**Guidelines Corporate Governance Principles for Banks**", Bank for International Settlements, Switzerland, July 2015, P : 2.
2. KPMG, Otil7 : **Exemple de cartographe des risques**, P : 1, publié sur le Site: https://home.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016/07/FR-ACI-Fiches-Outils-07.pdf , consulté le: 10/11/2017.
3. The Housing Bank for Trade & Finance/Algeria, **« Nous connaitre** » publié sur le site : www.housingbankdz.com , consulté le : 20 Novembre 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com